

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٩٣ لسنة ٢٠٠٠

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفا فيها :

وبناء على ما عرضه وزير العدل :

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

تفيدا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه تقوم الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة خلال مدة أقصاها ثلاثة ثلائة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بموافقة وزارة العدل بما يأتى :

- ١- عدد المنازعات المدنية والتجارية والإدارية القائمة لدى الجهة ، ومتوسط ما يقام منها أو ضدها سنويا من منازعات .
- ٢- عدد لجان فض المنازعات التي تطلب الجهة تشكيلها لديها .
- ٣- أسماء من ترشحهم كل جهة لتمثيلها في اللجان المقترن تشكيلها بصفة أصلية وبصفة احتياطية على ألا تقل درجته عن مدير عام أو ما يعادلها .
- ٤- تحديد مقار اللجان في كل جهة ، وإعدادها إعدادا مناسبا بالأثاث والأجهزة والعاملين وكل ما يلزم لسير العمل بها بانتظام .

(المادة الثانية)

على وزارة المالية تدبير الاعتمادات المالية الازمة لتنفيذ القانون المشار إليه بالتنسيق مع وزارة العدل والوزارات والجهات الأخرى المعنية .

(المادة الثالثة)

يقدم وزير العدل تقريراً شهرياً لما تم إنجازه لتنفيذ القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ صفر سنة ١٤٢١ هـ  
( الموافق ٢٧ مارس سنة ٢٠٠٠ م ) .

رئيس مجلس الوزراء  
دكتور / عاصم عبد الله